گۆڤارا زانستێن مرۆڤایەتی یا زانکۆیا زاخۆ
مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو
Humanities Journal of University of Zakho (HJUOZ)
Vol. 11, No. 1, pp. 91–105, March.-2023.
hjuoz.uoz.edu.krd
p-ISSN: 2664-4673
e-ISSN: 2664-4681
journals.uoz.edu.krd

أثر مؤشرات الحوكمة في النمو الاقتصادي "العراق حالة دراسية للمدة (2002–2020)

كلثوم عبد القادر

جامعة دهوك ، اقليم كردستان العراق.

تاريخ الاستلام:2023 **تاريخ القبول:** 2023 **تاريخ النشر:** 2023 https://doi.org/10.26436/hjuoz.2023.11.1.1391

الملخص:

يعد تجسيد أبعاد الحوكمة أمرا ضروريا لبناء حكم قائم على العدل والشفافية يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الاستقرار السياسي الذي يمكن من خلاله محاربة الفساد وسوء التنظيم، فتطبيق آلية ومؤشرات الحوكمة يعني ضمان الاستقرار الاقتصادي. عليه كان الهدف الرئيسي من الدراسة الحالية هو قياس أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في العراق، خلال المدة (2002–2020). وذلك بتقدير معادلة الانحدار المتعدد وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. وقد توصل البحث الى أن معامل حد تصحيح الخطأ جاء معنوياً وسالباً حيث بلغ (−0.156) ، مما يعني أنه يتم تصحيح ما نسبته (15.6%) خلال الفصل الواحد(*) من اختلالات توازن النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. كما أظهرت نتائج التقدير أن جميع مؤشرات الحوكمة كنت ذات تأثير معنوي وسالب على النمو الاقتصادي العراقي خلال مدة البحث، وجميعها كانت مخالفة للمنطوق الاقتصادي، باستثناء مؤشر والسيطرة على الفساد فقد أظهرت النتائج أنه يؤثر سلباً ومعنوياً في النمو الاقتصادي. عليه تم تقديم عدد من المقترحات منها: – القيام بإجراء إصلاحات مؤسساتية معمقة تشمل جميع المؤسسات الاقتصادية والسياسية من اجل محاربة الفساد والقضاء عليه. –ضرورة توفير الادارات الكفؤة لكي تمارس الرقابة وبفعالية على جميع القطاعات الاقتصادية. –خلق بيئة اجتماعية ومؤسساتية تدعم مؤشرات الحوكمة، وتعمل على تهيئة المناخ والأرضية المناسبة للقيام بالنشاط الاقتصادي.

المقدمة

تعد الحوكمة من المواضيع التي نالت اهتماماً كبيراً من قبل المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية. وقد تعاظم دور الحوكمة وتزايد الاهتمام بها من قبل العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة خاصة بعد سلسلة الأزمات المالية التي واجهت العديد من الشركات في دول شرق اسيا وامريكا اللاتينية وغيرها من الدول في تسعينيات القرن الماضي، وأزمة شركة إنرون (Enron) عام 2001 التي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز في الولايات المتحدة الأمريكية، وشركة(WorldCom) الأمريكية للاتصالات عام 2002 والتي كان أحد أسباب فشلها تفشي الفساد المالي والإداري والافتقار للخبرة والرقابة، وانعدام أو نقص الشفافية، كذلك كان السبب وراء حدوث الأزمات وتكبد الكثير من المستثمرين خسائر مادية فادحة، مما أدى الى زيادة الاهتمام بمفهوم الحوكمة بحيث أصبحت من الركائز الأساسية التي يجب ان تقوم عليها الوحدات الاقتصادية. للأسباب سالفة الذكر أصبحت الكثير من المؤسسات تحرص على دراسة هذا المفهوم، وتحليل العلاقة بينه وبين النمو الاقتصادي، منها صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. لقد ازدادت أهمية النمو الاقتصادي في العالم المعاصر بشكل عام والدول النامية بشكل خاص والتي من بينها العراق، حيث يعاني الاقتصاد العراقي من أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية، تتمثل في انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي وانخفاض الإنتاجية في معظم القطاعات الاقتصادي، وتفشي البطالة، وتفشي الفساد الذي طال العديد من مؤسسات الدولة وقطاعاتها الاقتصادية، وانعدام الاستقرار السياسي والأمني، وغيرها من الأزمات. لذا لا زالت مسألة الاهتمام بالنمو الاقتصادي تعد الخيار الرئيسي والأمثل لتجاوز هذه الأزمات. ورغم الجهود المبذولة من قبل القائمين على السياسة الاقتصادية في البلد لتحقيق معدلات نمو تليق بما يمتلكه العراق من موارد اقتصادية، إلا أن ذلك لم ينعكس وبشكل ملموس على تحسن المؤشرات الاقتصادية بل بقي الاقتصاد العراقي يعاني من مستويات معيشة متدنية. كل ذلك جعل البحث في طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وآليات عمله من خلال أسلوب ومؤشرات الحوكمة مسالة في غاية الأهمية لبيان مدى تأثير هذه المؤشرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2002–2020).

مشكلة البحث:

تعد الحوكمة وما تتضمنه من مؤشرات مفسرة لها أحد الركائز الأساسية التي يجب أن تتضمنها السياسة الاقتصادية المحفزة للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية. على الرغم من تبني العراق للنظام الديمقراطي البرلماني في ادارة الحكم الا انه لم يتمكن من بناء حكومة رشيدة قادرة على النهوض بالاقتصاد وتحقيق معدلات تمكنه من تجاوز الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعاني منها. عليه يمكن طرح مشكلة البحث بالتساؤل التالي (هل يمكن لمؤشرات الحوكمة أن تؤثر في النمو الاقتصادي في العراق؟، وماهي الآثار التي تتركها هذه المؤشرات على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2002–2020)؟. ما مدى تأثير تطبيق الحوكمة على تعزيز النمو الاقتصادي؟).

أهمية البحث:

تعتمد الحوكمة لتحقيق النمو وتحسين مستويات المعيشة، وتهيئة الظروف الاقتصادية، السياسية، القانونية والاجتماعية الملائمة على تطبيق مفاهيم الشفافية، النزاهة والمصداقية، وعلى وجود مؤسسات فاعلة وكفؤة لتعزيز العدالة الاجتماعية. وقد ترتب على ضعف أداء الحكومة وتفشي الفساد المالي والإداري آثارا اجتماعية وتنموية سلبية مقارنة بالحكومات التي تطبق سيادة القانون وتحارب الفساد، حيث تسمح الحوكمة الجيدة بتحقيق التكامل بين الدولة وأصحاب المصالح وفق إطار ديمقراطي يسمح بالمشاركة الواسعة في اتخاذ القرارات وإيجاد مؤسسات كفؤة يترتب عليها تحقيق معدلات نمو عالية. عليه يمكن القول أن البحث يكتسب أهميته من أهمية المتغيرات التي يتضمنها والمتمثلة في كل من النمو الاقتصادي ومؤشرات الحوكمة، إضافة الى أهمية معرفة وتشخيص العلاقة بين هذه المؤشرات والنمو الاقتصادي في العراق، وتحديد مدى مساهمة اليات الحكم الراشد في زيادة وتطوير الناتج المحلي الإجمالي.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى قياس وتحليل أثر مؤشرات الحوكمة في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2002–2020) باستخدام نموذج الانحدار المتعدد اعتماداً على طريقة المربعات الصغرى العادية. من أجل تحديد مدى التزام العراق، بمعايير الحوكمة الموضوعة والمحددة من قبل البنك الدولي.

فرضية البحث:

يستند البحث الى فرضية مفادها أن هناك أثر موجب ومعنوي بين (المشاركة والمسائلة، الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، الجودة التنظيمية، وسيادة القانون في النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة. بينما يؤثر الفساد عكسياً ومعنوياً في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة قيد البحث).

منهجية البحث:

لغرض تحقيق أهداف البحث واختبار فرضيته تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي لتحديد أهم مؤشرات الحوكمة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي استناداً الى الادبيات الاقتصادية، فضلاً عن استخدام أساليب التحليل الإحصائي والكمي لتحديد وبيان أثر مؤشرات الحوكمة في النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة. عليه تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور، تناول المحور الأول الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة ومؤشراتها والنمو الاقتصادي، بينما خصص المحور الثاني للعرض المرجعي والدراسات السابقة في هذا المجال، أما المحور الثالث من البحث فق خصص للجانب التطبيقي منه.

البعد الزماني والمكاني للبحث:

- البعد الزماني: المدة (2002–2020).
- البعد المكاني: أتخذ البحث من الاقتصاد العراقي بعداً مكانياً له.

مصادر البيانات:

- The Worldwide Governance Indicators.
- **البنك الدولي سنوات مختلفة.**

المحور الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للحوكمة والنمو الاقتصادي

أولاً: الحوكمة مفهومها، أبعادها، ومؤشراتها.

كان كل من Berle وMeans أول من تناولا فصل الملكية عن الإدارة في مجال حوكمة الشركات، عام 1932 حيث اعتبرا آليات حوكمة الشركات هي الكفيلة بسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة من خلال الممارسات السلبية التي يمكن أن تضر بالشركة وبالصناعة ككل. وفي عام1937 نشر أول مقال من قبل Ronald Coase يبين فيه طريقة التوفيق بين الملاك ومديري للشركة (Argyres & Liebeskind, 52, 1999)، كما تطرق عام1976 كل من (Jensen 1976,308 & Meckling,) وOliver Williamson عام 1979 إلى "مشكلة الوكالة" حيث أشارا إلى حتمية حدوث صراع بالشركة عندما يكون هناك فصل بين الملكية والإدارة. وأكدوا على إمكانية حل مشكلة الوكالة من خلال التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات (Williamson, 1984,1199) . عليه يمكن توضيح مفهوم الحوكمة من خلال الآتي:

1) **مفهوم الحوكمة.** Governance concept

ليس هناك تعريف موحد متفق عليه من قبل الاقتصاديين والباحثين والمحللين والقانونيين لمفهوم الحوكمة رغم كونها من أشمل وأهم

المصطلحات التي أنتشر استخدامها على المستوى العالمي خلال العقدين الأخيرين، وذلك لارتباطها بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والمحاسبية والمالية والبيئية. فقد عرفها (Rauf man) بأنها مجموعة من الأدوات تستخدم من قبل العديد من المؤسسات الدولية كوسيلة لقياس الأداء والحكم على ممارسة السياسة في إدارة شؤون المجتمع باتجاه التطوير التنموي (عبد الرحمن، عبد، 2014، 189).

وعرفت مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة على "أنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في اعمالها"، وعرفها البنك الدولي على أنها "السياسة التي تنتهجها الحكومة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة". (THOMAS G, 2012, 797). اما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فقد عرفتها بانها "دور الحكومة في تأسيس قواعد وإجراءات قانونية، وبيئية ملائمة لتمكين الفاعلين الاقتصاديين من تقوية نشاطهم المهني واستراتيجية التوزيع العادل للثروات بغية تحقيق التنمية(OECD, 1995, 14) . كما عرفها البعض على أنها "مجموعة من القوانين والقواعد والنظم والمعايير والإجراءات التي تهدف الى تنظيم طبيعة العلاقة بين إدارة الشركات والمستثمرين للوصول إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء، وبكلام آخر: هي مجموعة من الحوافز تتبعها إدارة الشركة لزيادة حجم الأرباح لصالح المساهمين (العجلوني ،2013، 5). كما يمكن أن تعرف على أنها النظام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية.

2) **أهمية الحوكمة.**

تنبع أهمية الحوكمة من أهمية المنافع التي تحققها والمتمثلة في بما يأتي: (محمد، الحسيني، 2022، 47)

- تعمل الحوكمة على تشجيع المؤسسات على استخدام ما متاح لديها من موارد استخدام أمثل.
- تساعد الشركات على تحقيق النمو المستدام وتشجيع الإنتاجية.
- تقلل من كلفة رأس المال على الشركات.
- تساعد في عملية الرقابة والإشراف على أداء الشركات من خلال تحديد أطر الرقابة الداخلية وتشكيل اللجان المتخصصة، وتطبيق الشفافية والإفصاح.

تساهم الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية عن طريق توفير وخلق بيئة استثمارية قادرة على جذب المستثمرين الأجانب إلى الشركة التي تطبق الحوكمة. (الزركوش، عبد، 2017،10)

- تعمل الحوكمة على استقرار أسواق المال.

مما سبق يمكن القول ان الحوكمة وأبعادها أصبحت مسألة ملحة في الوقت الحالي لأنها تشكل منظومة شاملة قادرة على تخفيف الصراع وتعمل على الاندماج والتفاعل بين مختلف الأطراف عن طريق زيادة فاعلية الافصاح والمساءلة والرقابة والتحفيز، والعمل على تعظيم قيمة الدولة ودعم قدرتها على التنافسية بما يساعدها في خلق فرص عمل جديدة والحصول على التمويل المطلوب، وتساعد على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتعزيز المساءلة و توزيع الخدمات وإدارتها بشكل متساوي، بما يؤدي إلى خلق مناخ ملائم للأعمال، وجذب الاستثمارات وتحسين كفاءة الشركات وتعظيم الفائدة منها .

3) **ابعاد الحوكمة.**

يمكن تقسيم أبعاد الحوكمة الى ما يأتي: (اللوزي، 2000، 71).

- ❖ البعد السياسي: يتعلق البعد السياسي بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.
- ❖ البعد الاقتصادي والاجتماعي: يهتم هذا البعد بمستويات الأداء الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد وتبني الشفافية. بينما يتجسد البعد الاجتماعي في تحقيق العدالة التوزيعية، ورفع المستوى المعاشي، والقضاء على الفقر.
- ❖ البعد الإداري: يرتبط هذا البعد في الاستخدام العادل والعقلاني للموارد البشرية والمالية المتاحة لدى المجتمع.

4) **مؤشرات الحوكمة:**

أدى تعدد المفاهيم التي وردت حول الحوكمة الى تباين بين معاييرها ومؤشراتها وآلياتها وبحسب الهدف. فقد ركز البنك الدولي على المعايير الاقتصادية، وركزت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على المعايير الإدارية، أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد ركز على المعايير الأساسية، بينما ركز تقرير التنمية الإنسانية العربية على المعايير الإنسانية. وبما أن مفهوم الحوكمة ارتبط بدراسات Kauffman وغيره في عام 2004. فإن البنك الدولي حدد (6) معايير للحوكمة على مستوى الدول المتقدمة. كما اقترح Kauffman في البنك الدولي (6) مؤشرات لقياس الحوكمة في كل دولة أو مؤسسة. حيث يأخذ كل مؤشر قيمة تقع بين (2.5−) و(2.5+). ومؤشرات الحوكمة هي:(قديش، 2019، 76)

- مؤشر السيطرة على الفساد (Control of Corruption (CC: يوضح هذا المؤشر الى أي مدى يمكن السيطرة على الفساد والتحكم فيه في دولة ما.
- مؤشر الصوت والمساءلة (Voice and Accountability (VA: يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المواطنين على

المشاركة في صنع واتخاذ القرارات، والإفصاح عن المعلومات لدى الدول والمؤسسات.

- مؤشر سيادة القانون Rule of Law (RL): يقيس مؤشر سيادة القانون مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القانون من قبل الحكومة وبشكل عادل.
- مؤشر جودة التشريعات Regulatory Quality (RQ): وهو مؤشر يقيس مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات فعالة.
- مؤشر الاستقرار السياسي Optical Stability and absent of violence (PS): يعكس هذا المؤشر الاستقرار السياسي الذي يسود في الدولة المعنية.
- مؤشر فعالية الحكومة Government Effectiveness (GE): يقيس هذا المؤشر نوعية الخدمات العامة، وكفاءة جودة الخدمات المدنية، ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط والممارسات السياسية.

5) آثار ضعف مؤشرات الحوكمة:

أشار تقرير البنك الدولي الموسوم " الحوكمة الجديدة لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الى إن "التنمية في منطقة الشرق الأوسط يعيقها ضعف إدارة الحكم العامة والتي تتخلف فيها المنطقة عن باقي دول العالم. وبما أن الحوكمة تعني كيفية حكم أ ي بلد (باعتماد سياسات معينة في ظل إطار تنظيمي معين فان ضعف الحوكمة سيقود إلى الفساد والذي يعني إساء ة استغلال السلطة لتحقيق نفع خاص، عليه فان البيئة التي تتسم بضعف ضوابط الحوكمة سوف تتيح الحوافز للفساد وتتسبب في اتساع نطاقه والذي يؤثر بدوره بشكل سلبي عل ى درجة الرخاء في الدولة ويعيق التنمية عن طريق زيادة تكاليف النشاط الاقتصادي الأمر الذ ي يحد من الاستثمارات. إن انتشار الفساد يقود إلى التجاوز على القانون وعدم احترامه والناتجة بسبب عد م توافر أدوات المساءلة والشفافية. (البرواري، 2012، 5). ويوضح الشكل البياني (1) الآثار الناتجة عن ضعف مؤشرات الحوكمة.

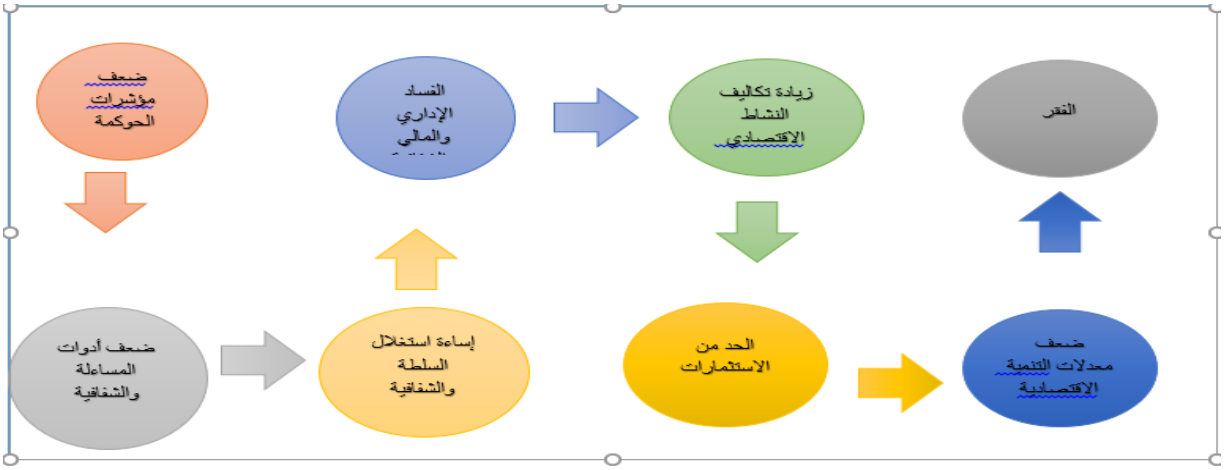

شكل (1) آثار ضعف مؤشرات الحوكمة

1. المصدر: البرواري، أنمار أمين (2012). محددات الحوكمة دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول العربية :المؤتمر العلمي الدولي (عولمة الادارة في عصر المعرفة)، جامعة الجنان، طرابلس. لبنان. ص 5.

ثانياُ: النمو الاقتصادي وعلاقته بمؤشرات الحوكمة.

1) تعريف النمو الاقتصادي.

اختلفت الآراء حول تعريف النمو الاقتصادي نتيجة اختلاف الزوايا الي ينظر منها الى النمو الاقتصادي. إلا انه بشكل عام يمكن تعريفه على أنه:

- الزيادة في معدل الناتج المحلي الحقيقي أو الزيادة في الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة. فكلما ازدادت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في القطاعات الاقتصادية جميعاُ ازدادت معدلات النمو والعكس صحيح". (محمد، عريقات، 2006، 268)
- هو أحد الأهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسعى لتحقيقها جميع بلدان العالم من أجل تطوير اقتصاداتها وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية" (رماش، فرحات، 2021، 251)
- هو عبارة عن عملية توسعية في الجانب الإنتاجي خلال فترة زمنية مقارنة بسابقتها في الأجلين القصير والمتوسط. (حمداني، 2009، 8).

وعادة ما يعبر عن النمو الاقتصادي بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، على ان تكون الزيادة في الناتج المحلي أكبر من الزيادة السكانية. (منصور،1999،455)

مما سبق يمكن القول ان النمو الاقتصادي ظاهرة كمية تعبر عن الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

2) **محددات النمو الاقتصادي:**

استحوذ تطور الفكر الاقتصادي المرتبط بالنمو الاقتصادي على القسط الأكبر من التنظير من قبل المفكرين الاقتصاديين، خاصة ما يتعلق بتعريف النمو ومحدداته المتشابكة والمترابطة، والتي نوجزها وبحسب ما جاء في النظريات الاقتصادية بما يلي:

- العمل :ويقصد به حجم القوة العمالة النشطة ومدى تأثيرها في النمو الاقتصادي.
- رأس المال :يعتمد نمو الناتج على الزيادة في كمية ونوعية رأس المال المادي (الات، معدات، استثمارات) ، فهو بمثابة العنصر الأساسي في النمو الاقتصادي. (سعدي، 2015، 95).
- التقدم التكنولوجي: هو أحد أهم مصدر من مصادر النمو الاقتصادي ويمكن أن يتحقق هذا التقدم إما من خلال بناء القدرات الذاتية في تطوير المنتجات وأساليب الإنتاج أو الاستفادة من التقدم التقني الذي تحقق في بلدان أخرى. وفي الحالتين يتطلب التقدم التقني استثمارات إضافية ومتزايدة تكون بشكل سلع تؤدي إلى بناء مؤسسات وقدرات علمية لأغراض البحث والتطوير، أو بشكل سلع إنتاجية متطورة تقنيا تستورد من بلدان متقدمة. في هذا المجال وبالنظر لضعف الإمكانات الاستثمارية في البلدان النامية فأنها لا تستطيع تحقيق التقدم التقني السريع الذي يساعدها في زيادة 1إنتاجيتها وتحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي.
- الانفتاح التجاري: يقصد به درجة انفتاح الدولة على العالم الخارجي وعلاقة المبادلات الاقتصادية الدولية.
- الحكم الراشد :يعد من بين اهم المؤشرات المفسرة لظاهرة النمو كونه يعكس الظروف السياسية وفعالية الحكومة والأطر التنظيمية بالإضافة الى سيادة القانون، أي هو تعبير عن صورة البيئة الاقتصادية التي تطمح الى جذب الاستثمارات الاجنبية لغرض تحقيق النمو والوصول الى تنمية محلية. وقد أشارت العديد من الدراسات الى الأثر المباشر والمعنوي بين مستويات الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي (ميلود، 2004،36) خاصة فيما يتعلق بعلاقة بين الحكم الراشد ولفساد، وما مدى قدرة آليات الحوكمة في مكافحة ظاهرة الفساد و انعكاسها الإيجابي على النمو الاقتصادي
- النمو السكان: يعني النمو السكاني الزيادة النهائية في قوة العمل، والذي يعد في نظر الكثير من المختصين أحد العوامل الايجابية لدفع النمو الاقتصادي، إذ أن زيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين والتي تتزامن مع زيادة في الاستهلاك أي زيادة حجم الطلب، وبالتالي زيادة حجم السوق.

3) **العلاقة بين النمو الاقتصادي والحوكمة.**

تغيرت نظرة الاقتصاديين والمفكرين التنمويين إلى أسباب حدوث النمو الاقتصادي في دول العالم حتى تبين أن هناك اختلافات في معدلات النمو الاقتصادي لا ترجع إلى العوامل التقليدية وإنما تعزى إلى أسباب أخرى سميت بالمحددات الحديثة للنمو الاقتصادي والتي من أهمها وأكثرها تأثيرا في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة هي كل من الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، رأسمال البشري والحوكمة أو الحكم الراشد. (عبد الهادي، 2017، 31). أن أحد أسباب تحقيق مستويات مرتفعة من التنمية بمختلف جوانبها الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، والسياسية في الدول المتقدمة هي الظروف السياسية المستقرة والحكم الجيد، فضلاً عن الاهتمام الكبير على المستوى الرسمي والشعبي والرأي العام المحلي والدولي والمنظمات الدولية بموضوع الحوكمة، فقد أشارت الأمم المتحدة في العديد من تقاريرها السنوية حول التنمية إلى مشكلة إرساء مبادئ الحكم الراشد والقضاء على الفساد في جميع دول العالم خاصة النامية منها لأن الفساد يقوض جهود التنمية. أضف الى ذلك ما تشير اليه العديد من الدراسات الى الأثر المباشر والمعنوي بين مستويات الحكم الجيدة والنمو الاقتصادي. (ميلود،2004 ،84). وبالنسبة للبواقي المتضمنة في نماذج النمو لم يتمكن الاقتصاديون من إيجاد الأسباب المباشرة لوجودها وتفسيرها فقد تعزى إلى التطور التكنولوجي وغيره من العوامل الأخرى. ومن بين الفرضيات التي طرحت من قبل عدد من الاقتصاديين حول بواقي نماذج النمو هي أن هذه البواقي ترجع في الأساس إلى دور مؤسسات الحكم الراشد والحوكمة وخاصة المؤسسات المعنية بتخصيص الموارد والإشراف على صياغة السياسات المالية والاقتصادية، من هذا المنطلق ظهرت أهمية دور مؤسسات الحكم الراشد في تأمين بيئة قانونية وإدارية سليمة لتفعيل المدخرات والاستثمار ومن ثم دعم النمو الاقتصادي بما يحقق كفاءة تشغيل السوق وفقا لمعايير الحكم الراشد .عندها بدأ الاقتصاديون يدركون أهمية الفساد في إضعاف المؤسسات القائمة على تطوير السياسات الاقتصادية ومؤسسات التنظيم والرقابة، الأمر الذي يؤدي إلى تدني معدلات النمو الاقتصادي. (فرج ،2012، 37)

المحور الثاني

الدراسات السابقة والعرض المرجعي

من أجل تحليل مشكلة البحث ومناقشتها، لا بد من الاستعانة بأهم الدراسات السابقة، والتي سوف يتم تقسيمها الى الدراسات باللغة العربية، والدراسات التي تناولت الموضوع قيد البحث باللغة الإنكليزية، وسيتم استعراضها حسب التسلسل الزمني.

أولاً: الدراسات باللغة العربية

1. دراسة (محمد، حسيني، 2022) بعنوان " أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1996–2018. كان الهدف من الدراسة هو قياس أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1996– 2018، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ال موزعةARDL. وقد توصلت الدراسة الى أن حد تصحيح الخطأ جاء معنويا وسالبا ويساوي (1.435–)، أي انه في كل سنة يتم تعديل ما نسبته (143.5٪) من اختلالات توازن النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. كما أظهرت النتائج أن كل من السيطرة على الفساد والاستقرار السياسي وغياب العنف والجودة التنظيمية بتأخير فترة واحدة كان تأثيرهم سلبيا على معدل النمو الاقتصادي. كما تبين أيضاً ان فعالية الحوكمة والقواعد القانونية والتصويت والمساءلة ليس لها تأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث جاءت معاملات هذه المتغيرات غير معنوية إحصائياً.

2. دراسة (العمار، الجابري، 2021) بعنوان "أثر معايير الحوكمة في كفاءة أداء الاستثمارات الحكومية في العراق في إطار التكامل المشترك". يهدف البحث الى بيان تأثير مؤشرات الحوكمة في العراق في إجراءات وقرارات السياسة الاستثمارية، عن طريق قياس العلاقة بين مؤشرات الحوكمة ومستوى التكوين الرأسمالي، والذي يعبر عن كفاءة أداء الإنفاق الاستثماري الحكومي، وقد استخدم الباحثان أسلوب الفجوات الزمنية المبطئة (ARDL). وأظهرت نتائج البحث وجود علاقة موجبة ومعنوية بين مؤشرات الحوكمة ومعايير حوكمة السياسة الاستثماري ومستوى التكوين الرأسمالي. أي ان تحسين مؤشرات الحوكمة سوف يساهم في توفير بيئة ملائمة لإنجاز وتنفيذ المشاريع الاستثمارية وبالتالي سوف يؤدي الى رفع كفاءة أداء الاستثمارات الحكومية.

3. دراسة (صغيري ،2021)، بعنوان " تحليل العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1996– 2018). الهدف من الدراسة هو تحديد العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي في الجزائر، بالاستعانة بنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL) ، وباستخدام بيانات سنوية للفترة–2018 1996واعتمدت الدراسة على مؤشرات الحوكمة العالمية التي يصدرها البنك الدولي. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي، وكشفت عن وجود ثلاث مؤشرات أثرت بشكل كبير وإيجابي على الحكم في الأجل الطويل وهي مؤشر فاعلية الحكومة، مؤشر الجودة التنظيمية ومؤشر المشاركة والمساءلة على النمو الاقتصادي ، في حين كان لمؤشر مراقبة الفساد ومؤشر الاستقرار السياسي أثراُ سلبيا في الأجل الطويل ومخالفا للمنطق الاقتصادي، مما يفسر بتفشي الفساد وتراجع آليات الرقابة ومكافحة الفساد وعدم الاستقرار السياسي في حالة الرخاء، ومع التدهور الاقتصادي وتراجع مستوى الدخول، ظهرت الاحتجاجات السياسية والاجتماعية، مما أضطر أصحاب القرار إلى تفعيل آليات الرقابة، حيث عرف مؤشر مراقبة الفساد ومؤشر الاستقرار السياسي في الجزائر تحسنا بداية من عام 2008 ، وحقق أفضل مستوى في سنة 2017و2018 .

ثانياُ: الدراسات باللغة الإنكليزية.

1. دراسة (Vachuiden، 2022). بعنوان (The Effects of Governance on Economic Development in Sub–Saharan Africa. تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر الحوكمة على التنمية الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء. اعتمدت المنهجية على الطريقة المعممة لـ (GMM) للمدة 1996–2018 ولـ 33 دولة أفريقية جنوب الصحراء. تشير النتائج إلى أن الاستقرار السياسي وفعالية الحكومة لهما تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية، بينما تؤثر الجودة التنظيمية والتصويت والمساءلة والسيطرة على الفساد وسيادة القانون بشكل سلبي وكبير على التنمية الاقتصادية. وأوصت الدراسة بناءُ على النتائج التي تم التوصل اليها، أن على قادة دول أفريقيا جنوب الصحراء الانخراط في مهام بناء السلام التي يمكن تحقيقها من خلال الابتعاد طوعا عن الحروب وإبرام اتفاقيات سلام بين دول هذه المنطقة. وأن تتخذ الدول تدابير رقابية للتحقق من الفساد والاختلاس مع سلطات الرقابة هذه المخولة لمعاقبة الخارجين عن القانون والمفسدين.

2. دراسة(Ahmed, Marcelline & Nazirou, 2021) بعنوان" Empirical Study of the Impact of Governance on Economic Structural Change: Evidence from Sub–Saharan African Countries"، هدف الدراسة هو محاولة التوصل فيما إذا كان للحوكمة تأثير إيجابي على التغيير الهيكلي في أفريقيا جنوب الصحراء أم لا. وقد استخدم الباحثون المؤشرات الستة المؤسسية وهي فعالية الحكومة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، والاستقرار السياسي، وغياب العنف الإرهاب، والجودة التنظيمية،

وصوت المساءلة لمعرفة تأثيرها على التغيير الهيكلي ل 46 دولة من دول افريقيا جنوب الصحراء، وتم الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة من البنك الدولي للمدة (1996–2016)، معتمدين طريقة المربعات الصغرى. وأظهرت النتائج أن فعالية الحكومة فقط هي التي تؤثر بشكل إيجابي على القيمة المضافة (المعبرة عن التغيير الهيكلي) لثلاثة قطاعات (الزراعة والصناعة والخدمات) لاقتصاديات أفريقيا جنوب الصحراء. يؤثر بعضها إيجابًا على قطاع واحد وسلبيًا على قطاع آخر. في حين أن البقية غير معنوية لقطاع واحد وسلبية لقطاع آخر. وأوصت بضرورة بذل المزيد من الجهود لتحسين الجودة المؤسسية مع مراعاة خصوصية كل قطاع.

3. دراسة (Adzima & Baita, 2019). بعنوان " The Impact of Governance on Economic Growth: An Empirical Assessment in Sub–Saharan Africa. هدفت الدراسة الى بيان تأثير الحوكمة على النمو الاقتصادي في 33 دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى للمدة 2002–2017، باستخدام نماذج (Panel) الساكنة. وتوصلت الدراسة إلى أن مؤشر الحوكمة المركب له تأثير إيجابي وقوي على النمو الاقتصادي في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عند مستوى دلالة إحصائية 1٪. كما توصلت الدراسة الى أن مؤشر فاعلية الحكومة وسيادة القانون كان لهما تأثيراً إيجاباً ومعنوياً على النمو الاقتصادي، وأن تحسين هذين المؤشرين سيشجع على زيادة النمو الاقتصادي، وتحسين نوعية المؤسسات سيخفض من الفقر ويرفع من النمو الاقتصادي.

المحور الثالث

قياس أثر مؤشرات الحوكمة في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2002–2020)

سيتم في هذا المحور دراسة مدى تأثير مؤشرات الحوكمة في النمو الاقتصادي كمتغيرات مستقلة والمتمثلة في الآتي:

- (AV) مؤشر الصوت و المساءلة.
- (PV): مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف.
- (GE): مؤشر فاعلية الحوكمة.
- (RQ): مؤشر النوعية التنظيمية.
- (RL): مؤشر سيادة القانون.
- (CC): مؤشر السيطرة على الفساد.
- (Y): الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دولار) للتعبير عن المتغير التابع. خلال المدة (2002–2021). عليه فإن النموذج سيأخذ الصيغة التالية:

$$Y = f(AV, PV, GE, RQ, RL, CC).$$

ولتحقيق ذلك تم اعتماد أسلوب الانحدار الخطي المتعدد وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. ووفق الخطوات التالية:

- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.
- إيجاد مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.
- اختبار استقرارية السلاسل (سيتم استخدام اختبار ديكي فوللر الموسع).
- اختبار العلاقة السببية لأنجل كرانجر.
- تقدير معادلة الانحدار المتعدد.
- أجراء الاختبارات اللازمة في هذا المجال.

1. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

الهدف من اجراء التحليل الوصفي هو الوقوف على قيم بعض المؤشرات الاحصائية من مثل (المتوسط، الوسيط، اختبار التوزيع من خلال احصائية معامل التناظر ومعامل التفلطح، واحتمالية (Jarque–Bera). والجدول (1) يوضح التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة. والذي يتضح منه أن أعلى قيمة للمتغير التابع (Y) كانت تساوي(7076.552) ، وأن أقل قيمة هي (854.8253) ، كما بلغ متوسط القيم الاجمالية (4283.691)، أما قيمة معامل التفلطح Skewness ومعامل التناظر Kurtosis فتشير الى أن المتغير التابع يتبع التوزيع الطبيعي، إضافة الى قيمة احتمالية Jarque–Bera =0.079>0.05. بينما كانت أعلى قيمة لمؤشر (AV) تساوي 2.050) ، اقل قيمة هي(0.96) ، وبلغ متوسط القيم الاجمالية (1.19) ،وتشير قيمة معامل التفلطح – SKEWNESS و معامل التناظر KURTOSIS الى أن المؤشر (AV)التوزيع الطبيعي، وان ان احتمالية Jarque– .080>0.05 bera= ، وهي اكبر من 5٪. أما المؤشر(PV) فقد كانت أعلى قيمة له تساوي (3.18) وأقل قيمة هي (1.61)، وبلغ المتوسط (2.39)، وتشير قيمة معامل التفلطح SKEWNESS ومعامل ال تناظرKURTOSIS الى ان المتغير (PV) يتبع التوزيع الطبيعي، إذ كانت قيمة معامل التفلطح SKEWNESS تساوي 0.032273– وهي قيمة قريبة من الصفر. وفي المقابل بلغت قيمة معامل ال تناظرKURTOSIS 2.976642 ن وهي قيمة قريبة جداً من 3. كما أن قيمة احتمالية Jarque–

bera=0.99>0.05< . وهي قيمة أكبر من5٪. اما اعلى قيمة للمؤشر GE فقد كانت تساوي هي 1.10− واقل قيمة هي1.95− ، كما ان قيمة متوسط القيم الاجمالية فكان يساوي1.37−، وبلغت قيمة معامل التفلطح SKEWNESS 0.8− وهي قيمة قريبة من الصفر، أما قيمة معامل التناظر KURTOSIS فقد بلغت 2.62 وهي أيضاً قيمة قريبة من 3 ، وهذا يعني أن المتغير GE يتبع التوزيع الطبيعي، كما كانت قيمة احتمالية Jarque–bera اكبر من 5٪ حيث كانت Jarque–bera=0. 08>0.05. اما اعلى قيمة لمؤشر CC فقد كانت تساوي 1.48، وأقل قيمة هي 1.17، وأن متوسط القيم الاجمالية يساوي 1.35، وتشير قيم كل من معامل التفلطح SKEWNESS ومعامل التناظرKURTOSIS الى ان المتغيرCC يتبع التوزيع الطبيعي، حيث كانت تلك القيم تساوي 0.32− و2.17، وأن احتمالية Jarque–bera كانت أكبر من 5٪ إذ ان Jarque–bera=0.65>0.05< كذلك الحال مع بقية المؤشرات الأخرى (RL وRQ) .

جدول (1) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

	Y	VA	PV	GE	RL	RQ	CC
Mean	4283.691	1.185789	2.377368	-1.367895	1.622701	1.296316	1.345789
Median	4636.639	1.080000	2.390000	-1.270000	1.641042	1.240000	1.370000
Maximum	7076.552	2.050000	3.180000	-1.100000	1.837934	1.990000	1.480000
Minimum	854.8253	0.960000	1.610000	-1.950000	1.334899	1.010000	1.170000
Std. Dev.	1922.516	0.269128	0.365088	0.243739	0.145973	0.227900	0.088382
Skewness	-0.353677	1.994647	-0.032273	-0.853461	-0.347486	1.513677	-0.320899
Kurtosis	1.952116	6.377416	2.976642	2.620252	1.959523	5.298389	2.165937
Jarque-Bera	5.061631	6.51780	0.014921	5.683005	4.957667	45.75032	3.507289
Probability	0.079594	0.080000	0.992567	0.078950	0.083841	0.000000	0.173142
Sum	325560.5	90.12000	180.6800	-103.9600	123.3253	98.52000	102.2800
Sum Sq. Dev.	2.77E+08	5.432253	9.996674	4.455663	1.598113	3.895368	0.585853
Observations	76	76	76	76	76	76	76

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

2. مصفوفة الارتباط بين المتغيرات.

الهدف الأساسي من مصفوفة الارتباط هو معرفة مدى وجود علاقة ارتباط بين المتغيرات فيما بينها. والجدول (2) يوضح هذه المصفوفة. ويتضح منه ان هناك علاقة ارتباط سالبة بين كل من (VA، GE، وRQ) والمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي بلغت (0.74−٪، 0.89−٪، و0.67−٪) على التوالي. كما أن هناك علاقة ارتباط موجبة وقوية بين (AV وGE وبين AV وRQ) بلغت (0.81٪، 0.92٪) على التوالي، وأن هناك علاقة ارتباط موجبة بين (GEوRQ) بلغت (0.83٪)، وبين (CC وPV) بلغت (0.56٪) من جهة، وبين (CC وRL) من جهة ثانية وصلت الى (0.54٪). وبين (PV وRL) بلغت (0.68٪).

جدول (2) مصفوفة الارتباط الخطي

	Y	VA	PV	GE	RL	RQ	CC
Y	1	-0.74	-0.33	-0.89	-0.46	-0.67	-0.39
VA	-0.74	1	-0.06	0.81	0.01	0.92	0.28
PV	-0.33	-0.06	1	0.25	0.68	0.06	0.56
GE	-0.89	0.81	0.25	1	0.39	0.83	0.44
RL	-0.46	0.01	0.68	0.39	1	0.09	0.54
RQ	-0.67	0.92	0.06	0.83	0.09	1	0.34
CC	-0.39	0.28	0.56	0.44	0.54	0.34	1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

3. اختبار الاستقرارية

ان اخضاع المتغيرات الاقتصادية الى اختبارات جذر الوحدة تعد ضرورة ملحة وذلك لتضمنها متغيرات سلوكية ذات اتجاهات عشوائية معنوية تجعل السلسلة الزمنية غير ساكنة، وذات نتائج تقديرية غير دقيقة لا تعبر عن الحالة الاقتصادية المدروسة ولا تقدم تفسيراً اقتصادياً ذا معنى، وعلى هذا إذا كان الارتباط الذاتي منهدماً او ضعيفاً فان السلسلة تكون ساكنة. (Harvey, 1992,22).وأعني حالة السكون بانها السلسلة التي تمتلك البيانات فيها أخطأ عشوائية ذات وسط حسابي وتباين ثابت وتباين مشترك بينهما وبين المتغيرات المقدرة يساوي صفراً. ويعبر عنها إحصائياً بانها عينة مقدرة ذات تشتت منتظم حيث ان الاتجاه العام للسلسة يولد وجود ارتباط ذاتي قوي بين قيم المتغير خلال الفترات الزمنية المتعاقبة. (Gujarati, 2011,

206–208) هناك العديد من الاختبارات التي يمكن استخدامها منها أاختبار ديكي – فوللر والذي سيتم اعتماده في هذه الدراسة، واختبار فيليبس – بيرون، إلا ان أكثرها استخداماً هو اختبار ديكي – فوللر.

والجدول (3) يوضح نتائج اختبار ديكي – فوللر الموسع. ويتضح منه أن جميع المتغيرات كانت غير مستقرة عند المستوى لكنها استقرت بعد أخذ الفرق الأول لها وعند مستوى معنوية 5٪، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى.

جدول (3) نتائج اختبار استقرارية متغيرات الدراسة

اختبار ديكي- فوللر الموسع						
	عند المستوى			عند الفرق الأول		
المتغيرات	بقاطع	بقاطع واتجاه عام	بدون	بقاطع	بقاطع واتجاه عام	بدون
Y	-1.596438	-1.003143	0.131178	-8.570506	-8.703660	-8.544004
Prob	0.4794	0.9370	0.7108	0.0000	0.0000	0.0000
AV	-2.924405	-2.818144	-0.631847	-8.743788	-9.095546	-8.544004
Prob	0.0478	0.1962	0.4399	0.0000	0.0000	0.0000
PV	-2.631188	-2.686130	0.230307	-8.530397	-8.537975	-8.544004
Prob	0.0913	0.2453	0.7504	0.0000	0.0000	0.0000
GE	-2.502053	-1.561316	-1.665400	-8.668191	-9.118929	-8.544004
Prob	0.1190	0.7989	0.0903	0.0000	0.0000	0.0000
RL	-1.561665	1.560653	0.387109	-8.517685	-8.458618	-8.544004
Prob	0.4971	0.7991	0.7933	0.0000	0.0000	0.0000
RQ	-3.219987	-2.570132	-1.330059	-8.561344	-8.933102	-8.544004
Prob	0.0226	0.2949	0.1684	0.0000	0.0000	0.0000
CC	-2.461555	-2.501291	-0.460588	-8.496134	-8.436915	-8.544004
Prob	0.1290	0.3268	0.5125	0.0000	0.0000	0.0000
مستوى المعنوية	القيم الحرجة					
%1	-3.531592	-4.100935	-2.599934	-3.521579	-4.086877	-2.596586
%5	-2.905519	-3.478305	-1.945745	-2.901217	-3.471693	-1.945260
%10	-2.590262	-3.166788	-1.613633	-2.587981	-3.162948	-1.613912

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

4. تحديد فترة الإبطاء المثلى.

سيتم تحديد فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Auto Regression (VAR) ن وهناك عدد من المعايير التي يمكن استخدامها لتحديد فترة الإبطاء المثلى منها:

- Sequential modified LR test statistic (LR)
- Final prediction error) FPE)
- Akaike information criterion (AIC)
- Schwarz information criterion (SC)
- Hannan–Quinn information criterion (H&Q)

وتشير النتائج الموضحة في الجدول (4) أن فترة الإبطاء المثلى هي P=1. وهي الفترة التي تنهي النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

جدول (4) فترة الابطاء المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	−217.8889	NA	1.46e−06	6.425397	6.650247	6.514710
1	195.3802	732.0767	4.43e−11*	−3.982291*	−2.183495*	−3.267787*
2	204.7269	14.68776	1.43e−10	−2.849341	0.523402	−1.509646
3	223.2383	25.38697	3.81e−10	−1.978236	2.968453	−0.013351
4	276.6451	62.56232	4.17e−10	−2.104147	4.416490	0.485930
5	376.8211	97.31382*	1.42e−10	−3.566318	4.528265	−0.351051
6	394.3064	13.48863	6.79e−10	−2.665897	7.002633	1.174561

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

5. العلاقة السببية لكرانجرGranger causality test

لابد من التأكد من وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) قبل تقدير معادلة الانحدار المتعدد. عليه سيتم اجراء اختبار السببية لكرانجر، وبموجب الفرضيتين التاليتين، فرضية العدم H0 والتي تنص على أن X لا يسبب Y، والفرضية البديلة H1 والقائلة بأن X تسبب Y. ويبين الجدول (5) نتائج اختبار السببية والذي يتضح منه وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من المتغير (VA) المعبر عن مؤشر الصوت والمساءلة باتجاه الناتج المحلي الاجمالي (Y) ، وذلك بدلالة قيمةProb والتي بلغت 0.04 وهي أقل من مستوى معنوية 5٪ أي Prob<0.05 . كما ان هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من الناتج المحلي (Y) الى المؤشر(PV) المعبر عن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف، إذ كانت قيمةProb تساوي0.03 أي ان Prob<0.05. وكذلك أظهرت النتائج وجود علاقة سببية باتجاه واحد تتجه من المؤشر (RQ) والمعبر عن مؤشر النوعية التنظيمية باتجاه الناتج المحلي الإجمالي(Y). وذلك بدلالة قيمةProb والتي بلغت 0.03، أي ان Prob<0.05. بينما لم يظهر وجود علاقة سببية بين المؤشر(PV) والمعبر عن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف باتجاه الناتج المحلي (Y) ، كما تظهر نتائج العلاقة السببية وجود علاقة سببية باتجاه واحد تتجه من الناتج المحلي (Y) الى المؤشر(RL) حيث بلغت قيمة Prob0.06 وهي قيمة معنوية عند مستوى معنوية أقل من 10٪ إذ أن Prob<0.01 .وأظهرت نتائج السببية انعدام العلاقة السببية بين كل من المؤشر (GE) المعبر عن فاعلية الحكومة والناتج المحلي الإجمالي (Y) وفي كلا الاتجاهين ، إذ كانت قيمة Prob أكبر من مستوى معنوية 5٪ وحتى أكبر من مستوى معنوية 10٪، هذا ما توضحه الاحتمالية Prob<<0.01. وكذلك الحال مع مؤشر السيطرة على الفساد والناتج المحلي الإجمالي، حيث أظهرت النتائج انعدام العلاقة السببية بين هذا المؤشر والناتج المحلي الإجمالي وفي كلا الاتجاهين، إذ كانت Prob<0.01.

جدول (5) نتائج اختبار العلاقة السببية

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 11/23/22 Time: 21:18			
Sample: 2002Q1 2021Q4			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	**Obs**	**F-Statistic**	**Prob.**
VA does not Granger Cause Y	75	4.32957	0.0410
Y does not Granger Cause VA		0.51332	0.4760
PV does not Granger Cause Y	75	0.03756	0.8469
Y does not Granger Cause PV		4.89047	0.0387
GE does not Granger Cause Y	75	1.93503	0.1685
Y does not Granger Cause GE		0.51141	0.4768
RL does not Granger Cause Y	75	0.62322	0.4324
Y does not Granger Cause RL		3.58793	0.0622
RQ does not Granger Cause Y	75	4.39521	0.0396
Y does not Granger Cause RQ		0.29805	0.5868
CC does not Granger Cause Y	75	0.79044	0.3769
Y does not Granger Cause CC		1.01463	0.3172

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

6. تقدير النموذج القياسي.

سيتم في هذه الفقرة تقدير النموذج القياسي لبيان أثر مؤشرات الحوكمة في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2002–2020)، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى. والجدول (6) يبين نتائج التقدير. ومنه يتضح أن النموذج مقبول ومعنوي إحصائيا، حيث تشير قيمة احتمال إحصائية F–statistic إلى المعنوية الكلية للنموذج، إذ ان قيمة الاحتمالية والبالغة Prob(F–statistic) =(0.000000) وهي أقل من 0.05 عند مستوى5%. كما تشير النتائج إلى قوة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث كانت قيمة معامل الارتباط R^2 = 0.89 أي ان ما نسبته 89٪ من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي (Y) سببها التغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة، وأن النسبة الباقية والبالغة 11٪ تعود الى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج

المقدر وتنطوي تحت ما يسمى بالمتغير العشوائي (μ). وبدراسة تأثير مؤشرات الحوكمة على الناتج المحلي الإجمالي العراقي يتضح أن جميع مؤشرات الحوكمة كانت ذات تأثير معنوي وسالب على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة قيد البحث، وتتفق هذه النتيجة مع واقع الاقتصاد العراقي الذي تغيب عنه أو تنعدم فيه كل مؤشرات أو ابعاد الحوكمة من مؤشر الصوت والمساءلة (الديمقراطية)، الى غياب الاستقرار السياسي وانتشار مظاهر العنف ، وانعدام سيادة القانون بل عدم تطبيق القانون بشكله الصحيح . وتفشي ظاهرة الفساد الذي تغلغل في جميع مفاصل الدولة العراقية وجميع قطاعاتها، وغياب دور الحكومة وانعدام فاعليتها منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وليومنا هذا، هذا يعني ان كل زيادة في أحد مؤشرات الحوكمة المشار اليها سابقاً سوف تعمل على تخفيض معدل النمو الاقتصادي العراقي. وهو ما لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ومع فرضية البحث باستثناء الفرضية الخاصة بمؤشر الفساد حيث افترض البحث أن هناك علاقة عكسية ومعنوية بين مؤشر الفساد والنمو الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة فالفساد بكل أنواعه يعتبر من المعوقات الأساسية التي تعترض طريق التنمية والنمو الاقتصادي. ، أي سوف تقوض عملية النمو في العراق وهو ما يعكسه الواقع العراقي حيث تنتشر البطالة وتزداد معدلاتها، وينعدم الأمن والاستقرار السياسي، و انتشار ظاهرة المحسوبية والبيروقراطية وعدم الشفافية كل ذلك يشكل المعيق الأول للاستثمار ويؤثر على النمو الاقتصادي. وهذ يتفق مع دراسة , (Kaufman 2003). إذ قام بتحليل التنمية الاقتصادية لمجموعة من الدول خلال الفترة من 1970 إلى 2000 وتوصل إلى أن التباطؤ في معدل النمو لا يرتبط بالحالة الاقتصادية للدول ولكن بانخفاض مؤشر بعض المعايير مثل :الرفاه الاجتماعي، نوعية الهياكل المؤسسية، استقلالية القضاء، ومستوى الفساد ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال الخ.

جدول (6) نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Date: 11/20/22 Time: 10:51				
Sample (adjusted): 2002Q1 2020Q4				
Included observations: 76 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
VA	-5649.891	854.7632	-6.609890	0.0000
PV	-1006.737	323.2188	-3.114723	0.0027
GE	-5341.017	767.6841	-6.957311	0.0000
RL	-2473.924	874.0012	-2.830573	0.0061
RQ	5051.133	941.5730	5.364569	0.0000
CC	-2839.700	1202.258	-2.361972	0.0210
C	14327.54	1361.170	10.52591	0.0000
R-squared	0.885379	Mean dependent var		4283.691
Adjusted R-squared	0.875412	S.D. dependent var		1922.516
S.E. of regression	678.5918	Akaike info criterion		15.96550
Sum squared resid	31773595	Schwarz criterion		16.18017
Log likelihood	-599.6890	Hannan-Quinn criter.		16.05129
F-statistic	88.83047	Durbin-Watson stat		1.629490
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

7. نموذج تصحيح الخطأ:

يتضح من الجدول (7) أن حد تصحيح الخطأ جاء معنويا وسالبا بلغ (−0.156609) وباحتمالية (0.0212) وهي أصغر من مستوى معنوية 5٪. هذا يعني أنه في كل فصل يتم تعديل ما نسبته (15.7٪) من اختلالات توازن النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وهي فترة طويلة جداً. كما تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية وسالبة بالنسبة لمؤشرات الحوكمة المتمثلة في كل من مؤشر التصويت والمساءلة (AV) ، ومؤشر فعالية الحكومة(GE) ، وسيادة القانون (RL)، أما بالنسبة لمؤشر السيطرة على الفساد فقد كان معنويا وموجباً عند مستوى معنوية 5٪ وهذا ما لا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية ومع فرضية البحث. أما بالنسبة لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (PV) ومؤشر الجودة التنظيمية (RQ) فلم تظهر النتائج لها أي تأثير معنوي على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2002–2021).

جدول (7) نتائج نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(Y)				
Method: Least Squares				
Date: 11/20/22 Time: 11:03				
Sample (adjusted): 2002Q2 2020Q4				
Included observations: 75 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(VA)	-2295.527	1147.335	-2.000746	0.0495
D(PV)	-422.0021	310.6034	-1.358652	0.1788
D(GE)	-4308.759	828.4730	-5.200844	0.0000
D(RL)	-3164.200	1030.903	-3.069348	0.0031
D(RQ)	1482.146	982.0812	1.509188	0.1360
D(CC)	4521.496	1504.520	3.005276	0.0037
U(-1)	-0.156609	0.066370	-2.359621	0.0212
C	12.82500	43.03098	0.298041	0.7666

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

8.الاختبارات التشخيصية للنموذج:

بهدف التأكد من خلو النموذج المقدر من المشاكل الاقتصادية تم اجراء اختبارات التالية:

اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء في النموذج.

للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، تم استخدام اختبار Breusch–Godfrey (test) LM:، وكانت نتائج الاختبار كما موضح في الجدول (8). والذي يتضح منه أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث تم رفض الفرضية القائلة بوجود ارتباط ذاتي للأخطاء، وقبول الفرضية البديلة كون قيمة احتمال F–statistic كانت تساوي (0.6369)، وهي أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5%.

جدول (8) اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.066432	Prob. F(2,67)	0.6369
Obs*R-squared	0.152745	Prob. Chi-Square(2)	0.6536

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامجEviews.12

اختبار عدم ثبات التباين.

تشير بيانات الجدول (9) إلى ثبات تباين الأخطاء (ARCH) ، لذا سيتم رفض الفرضية القائلة بعدم ثبات تباين الأخطاء، وقبول الفرضية البديلة.

وهذا ما تؤكده قيمة احتمال F–statistic التي بلغت 0. 4701 ، و هي أكبر من0.05 عند مستوى معنوية 5٪.

جدول (9) نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F–statistic	0.561456	Prob. F(1,73)	0. 4701
Obs*R–squared	0.572466	Prob. Chi–Square(1)	0. 4633

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامجEviews.12

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:

من الشكل (2) يتضح أن الأخطاء العشوائية للنموذج تتبع التوزيع الطبيعي، حيث تم قبول فرضية العدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي، ورفض الفرضية البديلة، إذ أن قيمة احتمال اختبار Jarque–Beraوالبالغة (0. 997) , وهي أكبر من 5٪ عند مستوى معنوية 5%.

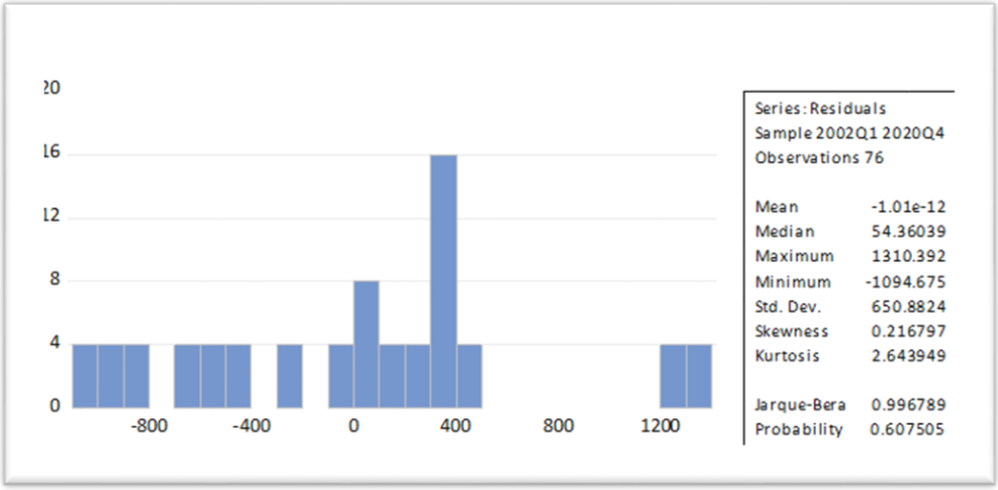

شكل(2) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامجEviews.12

الاستنتاجات والمقترحات:

1) **الاستنتاجات.**

– أظهرت نتائج اختبار الاستقرارية أن جميع متغيرات البحث كانت غير مستقرة عند المستوى لكنها استقرت بعد أخذ الفروق الأولى لها، أي انها متكاملة من الدرجة الأولى.

– أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل حد تصحيح الخطأ كان معنوياً وسالباً إذ بلغ (0.156–)، هذا يعني أنه في كل فصل يتم تعديل ما نسبته (15.6٪) من اختلالات توازن النمو الاقتصادي في الأجل الطويل .وهي فترة طويلة نسبياً.

– أظهرت نتائج قياس تأثير مؤشرات الحوكمة على الناتج المحلي الإجمالي العراقي أن جميع المؤشرات كانت تؤثر تأثيراً عكسياً ومعنوياً على الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة قيد البحث، وهو ما يتناقض ومنطق النظرية الاقتصادية، ويتفق مع واقع الاقتصاد العراقي.

– أظهرت نتائج البحث عكس فرضيته، إذ افترض البحث أن لمؤشرات الحوكمة أثراً موجباً ومعنوياً على النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة البحث، باستثناء الفرضية المتعلقة بمؤشر الفساد، إذ جاءت مطابقة لفرضية البحث حيث كان تأثير مؤشر السيطرة على الفساد معنوياً وسالباً.

– أظهرت نتائج التقدير أن النموذج مقبول ومعنوي إحصائيا، حيث تشير قيمة احتمال إحصائية F–statistic إلى المعنوية الكلية للنموذج المقدر، إذ أن قيمة الاحتمال أقل من 0.05 عند مستوى5% .

2) **المقترحات.**

– ضرورة القيام بإجراء إصلاحات مؤسساتية معمقة تشمل جميع المؤسسات الاقتصادية والسياسية من اجل محاربة الفساد والقضاء عليه

– ضرورة توفير الادارات الكفؤة لكي تمارس الرقابة وبفعالية على جميع القطاعات الاقتصادية.

–خلق بيئة اجتماعية ومؤسساتية تدعم مؤشرات الحوكمة، وتعمل على تهيئة المناخ والأرضية المناسبة للقيام بالنشاط الاقتصادي.

– الاطلاع على التجارب الرائدة في مجال تطبيق مؤشرات الحوكمة والاستفادة منها في العراق.

مصادر البحث:

اولاً: المصادر باللغة العربية.

1. إبد جمان، مايكل" منصور، محمد إبراهيم(1999) ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسية .السعودية :دار المريخ لنشر

2. البرواري، أنمار أمين (2012). محددات الحوكمة دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول العربية :المؤتمر العلمي الدولي (عولمة الادارة في عصر المعرفة)، جامعة الجنان، طرابلس. لبنان

3. العجلوني، محمد (2013). أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية: ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر الدولي بعنوان :النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي، اسطنبول، تركيا.

4. الزركوش، وآخرون،2017) . دور الحوكمة الرشيدة في تحقيق التنمية .مجلة الفتح، مجلد13 ، عدد69.

5. العمار، قصي سعد كاظم" الجابري، قصي عبود فرج، اثر معايير الحوكمة في كفاءة أداء الاستثمارات الحكومية في العراق في إطار التكامل المشترك، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 19، عدد 70.

6. اللوزي، موسى. التنمية الإدارية، المفاهيم، الأسس، التطبيقات، دار وائل للنشر.

7. بودالية، بوراس" جميلة، قدودو (2021). أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي دراسة حالة دول شمال افريقيا– الجزائر –تونس– المغرب، (2000–2017) ، مجلة اقتصاد المال والأعمال ، مجلد 5 ، عدد 2 .

8. حمداني، محي الدين (2009). حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر

9. (دقيش، وآخرون ،2019). أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر :دراسة قياسية للفترة2002 2016 ، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة ن مجلد 1، عدد.

10. رماش، أحلام وفاء" فرحات، سليمان زواري (2021). أثر مؤشرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1998–2018، مجلة مجاميع المعرفة، مجلد 7، عدد2.

11. سعدي، هند (2017)،" أثر الاستثمارات الاجنبية على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980 –2014،"(أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامع ة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

12. شوبار، لياس " جوادي ، عصام (2016). الحكم الراشد والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستعمال بيانات البانل خلال الفترة 2000–2012"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 2، العدد 1.

13. صغيري، وآخرون، 2021) . تحليل العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة (1996–2018): مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، مجلد 15، عدد 2.

14. عبد الرحمن، سهام حسين" عبد، عدنان جاسم (2014). دور الحوكمة المالية في تحقيق التنمية دراسة تحليلية :للتجربة الماليزية كنموذج لدولة اسلامية متقدمة في مجال تطبيق الحكومة المالية . مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 10، عدد31.

15. فرج، شعبان (2012). الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

16. مازوزي، عبد الهادي (2017). أثر آليات الحكم ال ا رشد على النمو الاقتصادي دراسة اقتصادية قياسية لحالة بعض الدول العربية للفترة من 1996–2015.

17. محمد، حربي" عريقات، وموسى (2006) ، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى.

18. محمد، رتيعة" حسيني، وسام (2022). أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياس ي خلال الفترة (1996 –2018) ، مجلة الاقتصاد والتنمية ، مجلد 10 ، عدد1.

19. ميلود، وعيل (2014). المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة :الجزائر، مصر، السعودية. دراسة مقارنة خلال الفترة 1990–2010. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة ال جزائر3. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية. الجزائر.

ثانياُ: المصادر باللغة الإنكليزية.

1. Adzima, K., & Baita, K. The Impact of Governance on Economic Growth: An Empirical Assessment in Sub-Saharan Africa, 2019.
2. Afolabi Tunde Ahmed, Tsimisaraka Raymondo Sandra Marcelline & Sabi Couscous Mouhamadou Nazirou, Empirical Study of the Impact of Governance on Economic Structural Change: Evidence from Sub-Saharan African countries, International Journal of Science and Business, Volume: 5, Issue: 8 ,2021.
3. Argyres & Liebeskind (1999) .Contractual Commitments, Bargaining Power, and Governance Inseparability: Incorporating History Into Transaction Cost Theory.
4. Erum, K., Naveed, A., & Imtiaz, A. Empirical analysis of relationship between investment, good governance and GDP growth rate in Pakistan (1996-2016). Journal of Economics Library. 5(3), 2018.
5. Gujarati, Damodar, (2011). Econometrics By Example, The Mc Graw-
   Hill Companies, Inc., New York, USA.
6. Harvey AC, (1992).The Econometric Analysis of Time Series, Oxford,
Philip Allan, Uk .
7. Jacob Mbueh Vachuiden,(2022).The effects of governance on economic development in Sub-Saharan Africa, International Journal of Economics, Commerce and Management, Vol. X, Issue 5.
8. Jensen and Meckling (1976) ."Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure", *Journal of Financial Economics*, , vol 3. 305-360.
9. Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2003). Governance matters III: Governance indicators for 1996–2002. The World Bank.
10. (OECD, 1995, 14
11. Oliver Williamson, (1984). "Corporate governance", *The Yale law journal*, vol 93, n° 7, June.

12. Samarasinghe, Tharanga, (2018). Impact of Governance on Economic Growth. MPRA Paper Online , https://mpra.ub.uni-muenchen.de/89834/ (visit 24/10/2022)

13. Thomas G. Wiss ,(2012) ,Gouvernance, Good Gouvernance and Global Gouvernance: Conceptual and Actual Challenger, Third World Quarterly, Vol 21 N 05.

پێڤەرێن دەستهەلاتگەری یا باش وکاریگەری یا وێ ل سەر ڤەژاندنا ئابووری . ڤەکولینەکا پیڤانەیە (ئیراق وەك کێسا ڤەکولینێ) بوماوێ 2002 .2021

کورتی:

بنجهـکرنا ڕەهەندێن دەستهەلاتگەری یا باش کارەکێ پێدڤی یە ژ بو ئاڤاکرنا دەستهەلاتەکا ئاڤاکری لسە دادپەروەری وشەفافیەتێ کو ل ئەنجام دا دبیتە ئەگەرێ بدەستڤەئینانا سەقامگیری یا سیاسی کو ب رێڕ یا وێ دکارین گەندەلیێ ونەرێکیا سیستەمی بنبڕبکەین، چونکی جێبەجێکرنا میکانیزم وپێڤەرێن دەستهەلاتا باش ڕامانا وێ گەرەنتیکرنا سەقامگیری یا ئابووری یە. لەورا ئارمانحا سەرەکی ژ ڤەکولینا نوکە پیڤانا کاریگەری یا پێڤەرێن دەستهەلاتا باشە ل سەر ڤەژاندنا ئابووری ل ئیراقێ ل ماوێ (2002ـ 2021). ب رێڕ یا بکارئینانا ریبازا چارگۆشەیێن بچوك یێن ئاسایی. وڤەکولین گەهشتە وی ئەنجامی ڕأدێ راستڤەکرنا شاشیێ یا مەعنوی ونێگەتیڤ بوو وبەکسانە بـ (−0.192(ڕأمانا وێ ژی ئەڤەیە کو ب ڕێژەیا (19.2٪) ل ماوێ ئێك سالێ د ادێ نەهەڤسەنگێن ڤەژاندنا ئابووری ل دەمێ درێژ دا دئێنە راستڤەکرن. وئەنجامێن پیڤانێ دیارکرینە کو هەر ئێك ژ پێڤەرێ دەنگدان ولێپرسینێ (دیموکراسیەت)، پێڤەرێ سەقامگیری یا سیاسی ونەبوونا توند وتیژیێ، وپێڤەرێ کارایا حکومەتێ وپێڤەرێ سەروەری یا یاسایێ کاریگەرییەکا مەعنوی وپۆزەتیڤ هەبوویە ل سەر ڤەژاندنا ئابووری ل ئیراقێ ل ماوێ ڤەکولینێ دا، لێ سەبارەت پێڤەرێ جوّرێ رێکخستنکاری وکونترۆلکرنا گەندەلیێ کارتێکرنا وان یا نێگەتیڤ ومەعنوی بوویە.

The impact of governance indicators on economic growth "Iraq, a case study for the period (2002-2020)"

ABSTRACT:

The embodiment of the dimensions of governance is necessary to build a governance based on justice and transparency that ultimately leads to achieving political stability through which corruption and poor regulation can be fought. The application of the mechanism and indicators of governance means ensuring economic stability. Accordingly, the main objective of the current study was to measure the impact of governance indicators on economic growth in Iraq, during the period (2002-2020). This is done by estimating the multiple regression equation using the ordinary least squares method. The research concluded that the error correction limit coefficient was significant and negative, reaching (-0.156, which means that (15.6%) of the imbalances of economic growth are corrected during one quarter in the long term. The results of the assessment also showed that All indicators of governance had a significant and negative impact on the Iraqi economic growth during the research period, and all of them were contrary to the logic of economic theory, with the exception of the indicator and control of corruption, as the results showed that it affects negatively and morally on economic growth .A number of proposals were presented, including: In-depth institutional reforms that include all economic and political institutions in order to combat and eliminate corruption.